المرأة في التعليم الجامعي ومشاركتها في التنمية

د. إنصاف عبدة قاسم

نائب مدير مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء

تعتبر التنمية إنعاش المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً ، ويشترك في صنعها كل أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً من منطلق أنهم الفاعلون لها والعائد لهم فوائدها ، حيث تهدف التنمية إلى تحقيق رفاه الإنسان المستثمر لها من خلال نظام اجتماعي وسياسي يدرك أهمية التطور ويتفاعل معه عبر مراحل الحياة المختلفة .

وتطور مفهوم التنمية على مر السنين ليصبح أكثر شمولاً مرتبطاً بالعدالة الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية التي هي مصدر التنمية، مع التركيز والاهتمام بمشاركة المرأة والتي أُكِّد عليها في المؤتمرات الدولية .

ونظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية المرتبطة بالنمو السكاني المتزايد ، وتفشي الأمية في صفوف النساء مما بين ضعف مساهمة المرأة في التنمية، وواجهت التنمية صعوبات عديدة في تحقيق أهدافها، وأدى ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم والتأهيل والتدريب للإنسان في مختلف مجالات العمل والإنتاج لمواجهة الارتفاع المتزايد لمعدل النمو السكاني ، وضحالة الموارد الطبيعية ، وتدني القدرات البشرية في العمل على استثمارها وتسخيرها لخدمة التنمية البشرية والاجتماعية .

وعبر مراحل التطور الاجتماعي برز مفهوم التربية المستدامة، والذي أكد على أن التنمية عملية تكاملية تستوجب تحقيق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، أبرزت أهمية الشراكة بينهما كفاعلين للتنمية ومستفيدين منها.

ومنذ الأعوام 62 و 1967م ، والتي تحررت فيها اليمن من قيود الإمامة وعلاقاتها الاجتماعية التي عزلت اليمن عن مصادر التطور والنمو، والتحرر من الاستعمار البريطاني بمختلف هيمنته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنذ ذلك التاريخ سعت اليمن إلى تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الحضارية والثقافية والسياسية مدركة لأهمية المواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، وحققت في ذلك نجاحات متميزة خاصة في مجال إدماج المرأة في التنمية، وإن كان ذلك يُعدُّ محدوداً مقارنة بدول الإقليم والدول الأخرى المتقدمة، ويعود ذلك للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، إلا أنه ومقارنة بالماضي فالمرأة اليمنية حققت العديد من النجاحات على المستويات التعليمية والاجتماعية بوصولها إلى أعلى المراحل التعليمية، وتواجدها في أهم مرافق العمل والإنتاج لتؤدي دورها الاجتماعي على أكمل وجه.

وجاءت الوحدة اليمنية في عام 1990م ، وحقق التوجه الديموقراطي للسياسية اليمنية دفعة جديدة للمرأة في اليمن، وتعزيز مكانتها الاجتماعية وإشراكها في التنمية.

ومع تزايد الوعي بأهمية مساهمة المرأة عبر المؤتمرات والندوات الدولية، أبرزت المطالبة بدعم المرأة في اليمن من أجل إدماجها في التنمية ومشاركتها المشاركة الفاعلة في مجالات التعليم والعمل.

ومن هنا يبرز هدفنا في هذه الورقة والذي يُحدَّد في:

- معرفة واقع المرأة في التعليم الجامعي.
- مدى إسهام المرأة اليمنية في التنمية، عبر بيانات إحصائية تبين هذا الواقع.
- أبرز العوامل المؤثرة في تدني مساهمة المرأة في التعليم الجامعي وفي التنمية.

مصادر الورقة :

تعددت مصادرنا في إعداد هذه الورقة بتعدد محاورها، إلاّ أن أهم المصادر كانت :

- وثائق المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية 1996م.
- الاستراتيجية الوطنية للسكان 90م-2000م.
- وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية 99م.
- التقرير العام للمسح التربوي الشامل 98م.
- وثيقة وضع المرأة في اليمن 99م.
- التجربة الشخصية لكاتبة الورقة.

منهج الورقة :

استخدمنا في عرضنا لمحاور هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي لعرض واقع مساهمة المرأة في المجالات التعليمية والاجتماعية من خلال تحليل البيانات الإحصائية واستقراء الأدبيات المتوفرة وتفسيرها لتبيين الواقع الفعلي للمرأة في هذه المجالات واقتراح التوصيات الملائمة لتحسين الوضع القائم والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

محتوى الورقة:

تحتوي الورقة على:

- المقدمة.
- واقع المرأة في التعليم الجامعي.
- دور المرأة اليمنية في التنمية.
- العوامل المؤثرة في تدني إسهام المرأة في التنمية.
- مقترحات كاتبة الورقة لتحسين الوضع القائم.

واقع المرأة في التعليم الجامعي:

منذ إنشاء جامعتي صنعاء وعدن في عام 70م وحتى عام 90م، عام قيام الوحدة اليمنية شهد التعليم الجامعي تطوراً ملحوظاً كماً ونوعاً. وظهر هذا التطور من خلال زيادة أعداد الملتحقين والملتحقات والمتخرجين والمتخرجات من كليات الجامعتين الحكوميتين والتي بلغت 21 كلية، وأمام هذا التوسع دعت الحاجة إلى إنشاء جامعات حكومية أخرى في عدد من المحافظات هي: حضرموت، ذمار، الحديدة، تعز وإب. تضم عدد كبير من الكليات لمختلف التخصصات.

ومع زيادة الإقبال على التعليم الجامعي وتدفق الطلبة والطالبات على هذا النوع للحصول على الشهادة الجامعية، دعت الحاجة إلى فتح عدد من الجامعات غير الحكومية، وحتى عام 99م بلغ عدد هذه الجامعات الأهلية 8 جامعات تضم 44 كلية.

وبالتالي ارتفع عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية وغير الحكومية والتي بلغ عددها 15 جامعة من 42000 طالب وطالبة في العام 91/90م إلى 200، و 152 طالب وطالبة في عام 99/98م.

كما ارتفع عدد المتخرجين من 1970 خريج وخريجة في العام 91/90م إلى 19500 خريج وخريجة في العام 99/98م.

ويأتي ذلك التطور الكمي في أعداد الملتحقين من خلال التدفق المتزايد من خريجي الثانوية العامة على التعليم الجامعي نظراً للنظرة الاجتماعية العالية لخريجي الجامعات وحملة الشهادة الجامعية، وتدني الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم التقني ودوره في التنمية الوطنية. ففي عام 99/98م بلغ عدد الناجحين في الثانوية العامة 85440 طالب وطالبة، قُبِلَ منهم حوالي 63700 طالب وطالبة في مختلف الجامعات الحكومية والأهلية أي ما نسبته 75% من عدد الناجحين، و 2.2% فقط من العدد المتبقي التحقوا بالمعاهد التقنية، مما يؤكد توسع النظرة الاجتماعية للتعليم الجامعي، بهدف الحصول على الشهادة الجامعية، في حين أن الدراسات المسحيه وبيانات وزارة الخدمة المدرانية والإصلاح الإداري بينت وجود أعداد كبيرة من خريجي الجامعات دون وظائف [1].

وبالرغم من التطور الكمي المتزايد لأعداد الملتحقين بالجامعات إلاّ أنّ نسبة مشاركة الإناث لم تبلغ سوى 17% من مجموع الملتحقين بالجامعات الحكومية في عام 97/96م.

وإذا كان معدل الاستيعاب للسكان في الفئة العمرية (19-23 سنة) يصل إلى (10.4%) تستوعب الجامعات الحكومية 9.1% من هذه الفئة مع تفاوت النسب بين الذكور والإناث، حيث وصل معدل استيعاب الذكور 15.1% بينما بلغ معدل استيعاب الإناث 3.1% فقط. وتتدنى هذه النسب بسبب تدني مستوى تدفق والتحاق الإناث بالتعليم الأساسي والثانوي لظروف عديدة تطرقت إلى ذكرها عدد من الأبحاث والدراسات منها اجتماعية اقتصادية، ومنها تعليمية ترتبط بواقع المناهج الدراسية القائم، وحالة ووضعية المؤسسات

[1] وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية/ وزارة التخطيط والتنمية 1999م.

التعليمية وتجهيزاتها، أدت إلى تدني المستوى التعليمي للمرأة في مختلف الفئات العمرية. [انظر الجدول رقم (1) في الملاحق].

المرأة في التعليم الأساسي والثانوي :

يرتكز التعليم في اليمن على قاعدة دستورية وقانونية، حيث كفل دستور الجمهورية اليمنية تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأكد بأن التعليم حق مكفول لجميع المواطنين تعمل الدولة على توفيره عن طريق إنشاء المؤسسات التعليمية المختلفة، كما أقر مبدأ إلزامية التعليم، وأكد على أهمية محو الأمية، وتقديم أنواع مختلفة من التعليم الصحي، الفني، التقني، والشرعي (الدستور 24-32).

وأكد القانون العام للتربية والتعليم لعام 92م على أن التعليم حق إنساني مشروع تكفله الدولة لجميع المواطنين واعتبار التعليم استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى انطلاقاً من مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع (القانون العام للتعليم 92م).

وأكدت على ذلك مختلف الوثائق الحكومية منها برنامج الحكومة عام 97م والذي أكد على ضرورة الاهتمام بالتعليم وتطويره والتركيز على تعليم البنات في الريف اللاتي حُرمن منه لظروف اجتماعية واقتصادية مع ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والمهني وتيسيره للمواطنين وإنشاء المؤسسات الخاصة بذلك [1].

ومع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، حقق النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية تطوراً ملحوظاً – كماً ونوعاً – بمختلف فروعه وتخصصاته من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي. إلاّ أنّ هذا التطور أبرز خللاً في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث من ناحية، وبين الحضر والريف من ناحية أخرى، وأظهر وجود فجوة قائمة في داخل النظام التعليمي سببتها ظروف اجتماعية واقتصادية وتعليمية. انظر الجدول رقم (2) القبول في التعليم الأساسي والثانوي، حسب النوع لعامي 91/90م - 98/97م.

وبالرغم من التطور المستمر الملحوظ في التعليم الأساسي والثانوي، إلاّ أننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن مشاركة المرأة في التعليم الأساسي ما زالت متدنية، حيث بين تطور النمو في القبول في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي 31% في عام 91/90م إلى 39% في العام الدراسي 98/97م، إلاّ أنّ هذه النسبة ما زالت متدنية مقارنة بنمو قبول الذكور لنفس المرحلة. كما يبين الجدول تطور القبول في التعليم الثانوي وارتفاع نسبة مشاركة المرأة من 16% في العام الدراسي 91/90م إلى 25% في العام الدراسي 98/97م، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة إلاّ أنها ما زالت تبين تدني مشاركة المرأة في التعليم الثانوي. انظر الجدول رقم (3) و (4) في الملاحق.

ويبين الجدولان (3) ، (4) أن النمو في معدلات الاستيعاب للذكور كان أعلى من معدلات استيعاب الإناث بفارق 7.7 نقطة، كما يظهر الجدول رقم (3) الفجوة القائمة بين الحضر والريف خاصة في مجال استيعاب الإناث.

[1] برنامج الحكومة 1997م.

كما يبين الجدول رقم (4) إلى أن النظام التعليمي حقق تطوراً في معدلات استيعاب الذكور والإناث للفئة العمرية (16-18 سنة)، ولكنه أظهر أيضاً الفجوة القائمة بين معدلات استيعاب الذكور والإناث.

ولا يتأثر واقع المرأة في التعليم الأساسي والثانوي بتدني القبول والاستيعاب، إلاّ أنّ هناك عوامل أخرى تؤدي إلى تدني النسب منها الإعادة والتسرب، حيث بيَّنَت الدراسات والمسوح التربوية إلى أن التسرب يتعاظم بين صفوف الإناث بنهاية الصف الرابع من مرحلة التعليم الأساسي ويرتفع إلى (55.8%) فيما بين الصف الخامس ونهاية الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي، أي أن عدد التلميذات يتضاءل كلما تقدمت السنوات الدراسية.

وحيث أن واقع مشاركة المرأة بالتعليم الجامعي مرتبط بتدفق والتحاق الإناث بالتعليم الثانوي، فإنه مما سبق عرضه ولمحدودية القبول والالتحاق للإناث في مرحلة التعليم الثانوي فإن واقع مشاركة المرأة في التعليم الجامعي لا تبدو بأحسن حال.

المرأة في التعليم الجامعي :

إذا كان تعليم المرأة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي قد تميز بتدني المشاركة لظروف عديدة منها العلاقات الاجتماعية السائدة والتي تعيق الإناث من الالتحاق بمراحل التعليم الأولى فمن الطبيعي أن تسهم هذه الظروف في تدني مشاركة المرأة بالتعليم الجامعي خاصة في ظل مجتمع يؤمن بالزواج المبكر للإناث.

ومنذ نشوء التعليم الجامعي في اليمن وانخراط الطلبة والطالبات من خريجي الثانوية العامة في جامعتي صنعاء وعدن، إلاّ أنّ تدني التحاق الطالبات مازال أمراً واقعاً يبين وجود الفجوة القائمة. انظر الجدول رقم (5).

ومن خلال الجدول رقم (5) نقرأ حجم الفرق القائم بين أعداد الملتحقين والملتحقات بالكليات النظرية والعلمية في جامعتي صنعاء وعدن لعام 91/90م.

ففي حين بلغ عدد الملتحقين من الذكور 28682 طالب في الكليات النظرية بجامعة صنعاء، لم يبلغ عدد الملتحقات من الإناث سوى 4577 طالبة.

ونتيجة للنظرة الاجتماعية المتطورة تجاه تعليم البنات في المحافظات الجنوبية والشرقية، فقد شكل عدد الملتحقات بالكليات النظرية بجامعة عدن تقارباً نسبياً مع عدد الملتحقين من الذكور لنفس العام.

وبينت أعداد الملتحقين والملتحقات بالكليات العلمية حجم الفرق القائم بينهما والذي شكل نسب أكبر مما هو عليه الحال في الكليات النظرية، حيث لم يبلغ عدد الملتحقات بهذه الكليات في العام 91/90م في جامعة صنعاء سوى 1016 طالبة مقارنة بعدد الذكور الذي بلغ 3899 طالب، وبلغ عدد الملتحقات في نفس الكليات بجامعة عدن 384 طالبة لنفس العام، بينما بلغ عدد الملتحقين 718 طالباً.

ويعود سبب انخراط الإناث في الكليات النظرية نظراً لسهولة عملية التلقي، حيث لا يتوجب الالتزام الدائم وحاجة الإناث للتفرغ للحياة الأسرية خاصة في حالة الزواج

وتكوين الأسر، وربما يعود لظروف اقتصادية ترتبط بمتطلبات الكليات العلمية. انظر الجدول رقم (6).

ومع تطور التعليم الجامعي الحكومي وإنشاء عدد آخر من الجامعات في خمس محافظات أخرى، إلاّ أنّ التفاوت في الالتحاق مازال قائماً بين الذكور والإناث، خاصة وأن عدد من هذه الجامعات وُجِدَتْ في مجتمعات ريفية مازال تعليم المرأة فيها يُواجه بتحفظ اجتماعي.

وبلغت أدنى نسب التحاق الإناث بالتعليم الجامعي للعام 99/98م في جامعة ذمار في الكليات النظرية، حيث بلغ عدد الملتحقات 798 طالبة مقارنة بـ 6604 من الطلاب الذكور، ثم جامعة إب، حيث بلغ عدد الملتحقات لنفس العام 1402 طالبة، مقارنة بـ 6979 من الطلاب الذكور. وحققت جامعة تعز ارتفاعاً ملحوظاً من حيث عدد الملتحقات 4624 طالبة مقارنة بعدد الملتحقات في الجامعات الأخرى، إلاّ أنّ هذا العدد ما زال متدنياً مقارنة بعدد الذكور الملتحقين في نفس الجامعة في الكليات النظرية والذي بلغ 12122 طالباً لنفس العام الدراسي.

ويبدو الفرق شاسعاً إذا ما قارننا أعدد الملتحقين والملتحقات في الكليات العلمية من هذه الجامعات حديثة المنشأ والتي تتدنى فيها نسب الالتحاق بالنسبة للذكور والإناث على السواء، إلاّ أن تدني الإناث ما زال يشكل الفرق الأكبر مقارنة بالتحاق الذكور خاصة في جامعة ذمار (68 إناث) (527 ذكور)، وجامعة الحديدة (94 إناث) (224 ذكور)، وجامعة حضرموت (164 إناث) (714 ذكور)، وحققت جامعة تعز ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الملتحقات بالكليات العلمية مقارنة بالإناث الملتحقات بهذه الكليات في الجامعات الأخرى من ناحية، وبعدد الملتحقين من الذكور لنفس الجامعة، حيث بلغ عدد الملتحقات 546 طالبة، وبلغ عدد الملتحقين من الذكور 784 طالباً.

وبالتالي فإن مجموع الملتحقات بالتعليم الجامعي في عموم الجامعات الحكومية بلغ 30687 طالبة للعام 99/98م، يبين مدى تدني مشاركة الإناث بالتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية مقارنة بعدد الملتحقين من الذكور في نفس الجامعات والذي بلغ 109135 طالباً.

ومع تطور التعليم الجامعي ونشوء عدد آخر من الجامعات غير الحكومية (الأهلية) والتي أسهمت في تخفيف العبء على الجامعات الحكومية، وفتح أبواب التعليم الجامعي لعدد كبير من الراغبين في الحصول على الشهادة الجامعية من الذكور والإناث. انظر الجدول رقم (7) الخاص بالملتحقين والخريجين في الجامعات الأهلية عام 99/98م.

يتضح حجم مشاركة المرأة في التعليم الجامعي في هذه الجامعات، إلاّ أن ذلك يرتبط بأسباب أخرى لا تتوفر في الجامعات الحكومية وهي تكلفة التعليم في هذه الجامعات وما يرتبط به من متطلبات مادية قد لا تتوفر للإناث ولا تمكنهن من الالتحاق بهذه الجامعات واكتفاء بالأسر بالصرف على تعليم الذكور فيها في حالة توفر الإمكانات المادية.

ومن خلال أعداد الملتحقين في هذه الجامعات بمختلف الكليات النظرية والعلمية يتبين مدى إسهام هذه الجامعات في تطور التعليم الجامعي بارتفاع أعداد الملتحقين فيها والذي بلغ 12.273 طالباً وطالبة في مختلف الكليات للعام 99/98م. ولم يبلغ عدد

الملتحقات في مختلف كليات هذه الجامعات لنفس العام سوى 3441 طالبة من المجموع الكلي المذكور آنفاً.

وحققت جامعة العلوم والتكنولوجيا النصيب الأكبر من مجموع الملتحقين والملتحقات بفرق محدود بينهما (1996 ذكور)، (1666 إناث).

ويرتبط الالتحاق بالتعليم الجامعي بهدفين أساسين هما:

- ضمان الحصول على الوظيفة.
- المركز الاجتماعي المرتبط بالنظرة الاجتماعية الراقية للشهادة الجامعية.

وهناك أعداد من حملة الشهادة الجامعية من الذكور لا يعملون في مجال التخصص الجامعي وأعداد أكبر من الإناث المتخرجات لا يعملن، أو يعملن في مجالات لا تمت بأي صلة بتخصصهن الجامعي.

وظهرت هذه النوعية من الخريجين والخريجات بسبب ظروف عديدة منها:

- حجم التضخم الوظيفي في القطاع الحكومي.
- تدني مستوى العرض للوظائف الشاغرة، وزيادة الطلب عليها.
- عدم ارتباط التخصص الجامعي بمتطلبات سوق العمل.
- العمالة الوافدة والمتميزة بالمهارات والقدرات.
- عدم ارتباط مبدأ التأهيل الجامعي بمتطلبات سوق العمل.
- زيادة أعداد المتخرجين والمتخرجات من الكليات النظرية والتي لا تشكل تخصصاتها عوامل جذب لأصحاب العمل.
- افتقار الخريجين والخريجات لمهارات أخرى يتطلبها سوق العمل الخاص مثل اللغات الأجنبية واستخدام الكمبيوتر.
- محدودية الوظائف المقدمة من القطاع الخاص والتي في الغالب تكون في مجالات فنية أو مجال السكرتارية.
- عدم قدرة القطاعين الحكومي والخاص على فتح مجالات استيعاب فرص عمل جديدة.

وفي ظل هذه الظروف فإن الأعداد المحدودة للخريجات من التعليم الجامعي لابد وأن يدخلن في صفوف التنافس مع الذكور من أجل الحصول على الوظيفة.

المرأة الجامعية وسوق العمل :

بالرغم من تدني أعداد الخريجات الجامعيات في مختلف الكليات النظرية والعلمية إلا أن على هؤلاء اختيار إحدى ثلاث طرق:

1. الاكتفاء بالحصول على الشهادة الجامعية.
2. القبول بالوظيفة المتوفرة وإن كانت بعيدة عن مجال التخصص.
3. الدخول في التنافس مع الذكور على الوظائف محدودة العدد.

وغالباً ما تتجه الإناث ولظروف اقتصادية إلى قبول ما هو متوفر من الوظائف، حيث نجد خريجة التربية أو الحقوق تعمل في مجال السكرتارية أو إحدى الوظائف المساعدة الأخرى والتي لا ترتبط بمجال التخصص، مما يبين هدراً للإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي وعدم مردوديته تجاه التنمية. انظر الجدول رقم (8) تطور عدد الخريجين في الجامعات الحكومية والأهلية بحسب النوع خلال الأعوام 91/90 – 99/98م.

ويظهر من خلال الجدول السابق أعداد المتخرجات من الإناث مقارنة بأعداد المتخرجين من الذكور ويبدو من تزايد أعدادهن خلال الفترة المبينة، إلاّ أنّ هذه الأعداد ما زالت متدنية مقارنة بأعداد المتخرجين من الذكور، وكلما ارتفعنا بعدد السنوات كلما تصاعدت الأعداد، أي أن عدد المتخرجين يزداد طردياً بزيادة عدد سنوات الدراسة. إلاّ أن أعداد الذكور المتخرجين في نهاية المرحلة فاقت أعداد الإناث المتخرجات إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف.

وعلى الرغم من قلة أعداد الإناث المتخرجات من كافة الجامعات الحكومية والأهلية، وكما أوضحنا أنه كلما تراجعت السنوات قلت الأعداد والعكس صحيح، إلاّ أن هؤلاء لا يحظون بفرص عمل جميعاً. انظر الجدول رقم (9) أعداد خريجي الجامعات الذين تم توظيفهم خلال الفترة من عام 94م وحتى عام 98م.

وبمقارنة الجدول رقم (9) بالجدول السابق رقم (8) نلاحظ الآتي:

1. بلغ عدد الخريجات في العام 94/93م (1742)، وتم توظيف (825) خريجة فقط خلال عام 94م.
2. في عام 95/94م تخرجت (1687) من الإناث وتوظفت في عام 95م (963) خريجة فقط.
3. بلغ عدد الخريجات في العام 96/95م (1865)، بينما توظفت خلال عام 96م (958) خريجة فقط.
4. وبلغ عدد الخريجات في العام 97/96م (2404) وتوظفت عام 97م (1390) خريجة جامعية فقط.
5. وبلغ عدد الخريجات في العام 98/97م (4423) ولم توظف في عام 99م سوى (152) خريجة فقط.

وتدني هذا العدد في التوظيف يكمن بسبب السياسات المعتمدة في الإصلاح الإداري، والذي يقضي بتقليص عدد الوظائف وترشيد الإنفاق العام، واتباع سياسة الخصخصة، حيث لم يتم اعتماد وظائف جديدة خلال عام 1998م.

ويبين الجدول تركز توظيف الإناث بالشكل الأكبر في قطاع التربية والتعليم، بينما لم تحظ مؤسسات جهاز الدولة ووحدات القطاعين العام والمختلط سوى بأعداد محدود للغاية.

ولا يعني ذلك عزوف الإناث عن طلب فرص العمل وإن اتجهت أعداد منهن إلى التفرغ لأسرهن، إلا أن الطالبات للوظيفة والمتقدمات إلى مكاتب الخدمة المدنية والإصلاح الإداري يدل على الرغبة الكامنة لدى هؤلاء للمشاركة في سوق العمل والإنتاج، وأن هناك عوامل أخرى سياسية منها واقتصادية واجتماعية أيضاً من حيث النظرة إلى توظيف الإناث والتوجه إلى توظيف الذكور لمعايير اجتماعية ما زالت راسخة، ولا تعترف بقدرات الإناث في العمل والتمكن من ممارسة مهام الوظيفة والالتزام بمتطلباتها. انظر الجدول رقم (10) أعداد الخريجين والمتقدمين إلى مكاتب الخدمة المدنية والإصلاح الإداري للبحث عن وظائف حتى نهاية يونيو 99م بحسب التخصص والنوع.

ونقرأ من خلال هذا الجدول أعداد المتقدمات بطلبات الحصول على الوظائف من خريجات الجامعة لمختلف التخصصات، واللاتي تتركز أعدادهن في التربية، حيث بلغ عدد المتقدمات بطلب وظيفة التدريس (2588)، وبينت الدراسات والبحوث أن من أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الأساسي والثانوي خاصة في الريف عدم توفر المعلمات من الإناث، بسبب النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة وعدم موافقة أولياء الأمور على أن تتلقى البنات التعليم على أيدي معلمين من الذكور، خاصة في المراحل الأعلى من التعليم الأساسي والثانوي، وفي الجانب الآخر نجد أعداد من خريجات كليات التربية يبحثن عن الوظيفة ويدخلن في التنافس مع الذكور على عدد محدود من الوظائف بسبب إجراءات الإصلاح الإداري والمالي وتقليص عدد الوظائف.

كما يبين الجدول وجود أعداد متفاوتة في مختلف التخصصات من الآداب، التجارة، الشريعة، والطب، وتتدنى أعداد المتقدمات في تخصصات الهندسة، والزراعة، والعلوم بسبب تدني أعداد المتخرجات من هذه الكليات العلمية كما ذكرنا سابقاً.

وبلغ عدد المتقدمات للوظائف خلال الفترة حتى نهاية يونيو 99م (3838) متقدمة مقابل (11587) من الذكور المتقدمين لنفس الوظائف، جميعهم والذين يبلغ عددهم (15425) ذكوراً وإناثاً يتنافسون على (8600) وظيفة متوفرة، أي أن هناك ما يقارب (6825) متقدم ومتقدمة سيقفون في قائمة الانتظار لأعوام قادمة.

ويعتبر هذا الوضع هو الشبح المخيف الماثل أمام المتخرجين من الجامعة والذين هم على وشك التخرج بشكل خاص، وأمام الاقتصاد الوطني بتكدس البطالة بأنواعها بشكل عام.

ففي استطلاع صحفي ميداني بينت عدد من الجامعيات ممن تخرجن وممن هن على وشك التخرج في تخصصات علمية ونظرية مختلفة مثل: المختبرات، الصيدلة، اللغات، علم النفس، الهندسة، الطب، والتجارة وإدارة الأعمال، بأن همهن الأوحد كيفية

الحصول على الوظيفة في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة، وحاجتهن وحاجة الأسرة للوظيفة بعد عناء سنوات الدراسة والتحصيل [1]

المرأة والتنمية :

حققت المرأة اليمنية تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم والتعليم العالي، وبينت أعداد المتخرجات في مجالات التخصص المختلفة قدرة المرأة وتفوقها، وبالرغم من الصعاب المرافقة لذلك إلاّ أنها استطاعت الوصول إلى المراحل العليا من التعليم واحتلت مناصب قيادية ودرجات وظيفية متميزة في الجهاز الإداري للدولة، والأكاديمي، والدبلوماسي.

وإن تدنت أعداد النساء اللاتي شغلن هذه المراكز، إلا أنه أمر يؤكد أولاً على جانب التمكن والقدرة المتوفرة لدى هؤلاء النسوة من ناحية، ومن ناحية أخرى يبين تغيير في النظرة الاجتماعية لمشاركة المرأة في التنمية وإن كانت هذه المشاركة محدودة ومصحوبة بعوامل مؤثرة قد تنبع من المرأة نفسها أو من المجتمع المحيط بها.

وفي ظل مجتمع تفوق فيه نسبة النساء الأميات عن 70%، وتفشي عوامل الفقر، وتدني دخل الأسرة اقتصادياً، وكُبْر حجم الأسر بازدياد عدد الأطفال، وعدم توفر المسكن الملائم، والخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.

سعت الدولة اليمنية إلى اتخاذ جُملة من الإجراءات والتي من شأنها تخفيف وطأة الوضع القائم، وتمكين المرأة من أداء أدوارها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق برامج معتمدة توفر لها الإمكانات المادية والبشرية للنجاح ومنها:

إقرار وثيقة البرنامج الوطني للحد من الفقر وتوفير فرص عمل. وأقرت في يونيو 98م، من قِبَل مجلس الوزراء، في مختلف المجالات مثل التربية والتعليم، الصحة، التدريب المهني، وتشغيل الأسر المنتجة والتنمية الريفية. عن طريق المصادقة على إنشاء الهيئات العاملة على تقديم المساعدات للأسر لتحسين مستوى المعيشة ومنها صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

وبلغ حجم المستفيدات من برامج شبكة الأمان الاجتماعي عبر مشروع الأسر المنتجة حوالي (7788) امرأة. وحققت أعداد من النساء يُقَدَّرْنَ بحوالي (9740) امرأة الاستفادة من مشاريع القروض الصغيرة وتحسين الواقع المعيشي لأسرهن.

وأُعْتُمِدَت حملات إعلامية مكثفة للتعريف بأهمية دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكدت على أهمية منح المرأة الفرص المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرار عبر توفير فرص تعليم أكبر، وفرص عمل بغرض زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وأنشئت الصناديق والمؤسسات الداعمة لذلك منها:

1. صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.
2. وحدة تنمية الصناعات الصغيرة.

[1] صحيفة اليمانية، العدد (18)، مارس 2000م، ص13.

3. برنامج الأسر المنتجة وإدماج المرأة في العملية الاقتصادية والاجتماعية.

المرأة في التدريب المهني :

من أجل تحقيق عوامل إدماج المرأة في التنمية من خلال وضعها الثقافي الحالي، تم التركيز على توفير برامج تدريب مهني وتقني عبر مراحل التعليم القائمة، ومراكز تدريب على المهارات الأساسية عبر برامج محو الأمية.

وحققت المرأة في مجالات التعليم المهني والتقني ظهوراً محدوداً بنسب متدنية نتيجة للنظرة الاجتماعية المعيقة لدخول الإناث في هذه المعاهد، وكانت نسب مشاركتها في هذه المعاهد على النحو التالي:

- المعهد الصناعي 16%.
- المعهد المهني الزراعي 13%.
- المعهد السمكي 6 %.
- المعاهد التجارية 50%.
- المعاهد الصحية 38%.

ولغرض الإسهام في الحد من تفشي الأمية بين صفوف النساء وتشجيعهن على الالتحاق بمراكز محو الأمية أنشئت ضمن برامج محو الأمية مراكز للتدريب الأساسي وعددها (12) مركزاً في مناطق ريفية، حيث ترتفع نسب الأمية بين صفوف النساء، وتعمل على تقديم أشكال التدريب لمهارات مهنية، ويسعى جهاز محو الأمية لضمان استمرار النساء في التعليم وتدفقهن على فصول محو الأمية، والحصول على المهارات المختلفة التي تدعم وتمكن المرأة الريفية اجتماعياً.

المرأة في التشريعات والقوانين :

أكد الدين الإسلامي الحنيف على حقوق عديدة مُنحت للمرأة منها: حقها في الزواج، الميراث، التعليم، العمل، ... الخ، وجاءت القوانين الوضعية المنطلقة أساساً من الشريعة الإسلامية على تأكيد تلك الحقوق والواجبات، إلاّ أنّ الخلل يكمن في تطبيق هذه القوانين على الواقع العملي.

ومن هذه التشريعات والقوانين:

- دستور الجمهورية اليمنية لعام 94م: الذي أكد على مبدأ المساواة بين المواطنين في جميع الحقوق والواجبات، وبين حق المشاركة للجميع في مختلف المجالات السياسية، الثقافية، والاجتماعية (المواد 24، 32، 53).
- قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 92م: الذي بُذِلت محاولات عديدة لتعديل بعض مواده، واستمرت هذه المحاولات حتى عام 97م، حيث أحيل إلى مجلس النواب لإعادة النظر في تعديل تلك المواد.
- قانون العمل رقم (5) لسنة 95: الذي أكد على مساواة المرأة بالرجل من حيث شروط العمل وواجباته، وحقوق الترقية والترفيع، وحق التأهيل، والمساواة في

الأجور. إلاّ أنّ هذا القانون تميز في أنه منح المرأة بعض المزايا مثل تخفيف ساعات العمل عند الحمل والرضاعة، ومنحها إجازة وضع تقدر بستين يوماً.

- القانون العام للتربية والتعليم لعام 92م: والذي أشار إلى أن التعليم حق إنساني مشروع لجميع المواطنين، وتعمل الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع.
- قانون محو الأمية رقم (28) لسنة 98م: والذي أشار إلى حق الجنسين ممن حُرموا من التعليم في الحصول على فرص محو الأمية وعوامل التدريب على مهارات مهنية وحرفية، وتأمين فرص الاستمرار والمتابعة للمتحررين من الأمية بهدف القضاء النهائي للأمية وعدم العودة إليها.
- قانون الرعاية الاجتماعية رقم (1) لعام 96م: والذي هدف إلى الاهتمام بالفئات الاجتماعية المحرومة مثل الأيتام والفقراء، وعلى وجه الخصوص المرأة التي لا عائل لها.
- قانون الانتخابات: والذي منح المرأة كامل الحقوق في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب.

كما انتهجت الدولة إضافة إلى إصدار هذه التشريعات كثير من الإجراءات التي من شأنها إدماج المرأة في التنمية كفاعلة ومستفيدة منها.

ومن هذه الإجراءات:

على المستوى التعليمي:

- الإسهام مع عدد من المنظمات الدولية في إجراء حملات توعية مجتمعية بأهمية تعليم المرأة لغرض العمل على زيادة التحاق الإناث بالتعليم واستمرارهن فيه، وأسهمت وسائل الإعلام في هذه الحملات.
- إصدار الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات في سبتمبر 98م، والتي حددت هدفها الإستراتيجي الأول برفع معدل التحاق البنات في بالتعليم إلى 85% بحلول عام 2010م، والعمل على تقديم التعليم الملائم الذي يلبي احتياجات الفتاة الريفية، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من تسرب البنات من التعليم.
- إصدار الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام 98م، وإقرار الأولويات المقترحة للقضاء على الأمية بين صفوف الرجال والنساء الأميين من خلال نشر مركز محو الأمية والتوسع في إنشاء مراكز التدريب الأساسي لتقديم المهارات الأساسية وتشجيع النساء على الالتحاق بهذه المراكز.
- العمل على تطوير المناهج القائمة ومراعاة تحسين صورة المرأة فيها وإدخالها التجديدات التربوية الملائمة المرتبطة بحياة المواطنين مثل: التربية السكانية، التربية البيئية، التربية الصحية، التوعية المائية، ومفاهيم اتفاقية حقوق الإنسان.
- التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم المهني والتقني، وتشجيع البنات على الالتحاق بهذه المؤسسات.

- المصادقة على إنشاء الجمعيات غير الحكومية الداعمة لتطوير المرأة تعليمياً، اجتماعياً، وصحياً.
- إصدار الاستراتيجية الوطنية للسكان (91-2000م): والتي استهدفت في خطتها المحدثة إلى توسيع قاعدة التعليم، وضمان حرية العمل بالنسبة للإناث، والمساواة في الحقوق المهنية والتدريبية، وتشجيع القيام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.
- إصدار الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والتي حددت ضمن أهدافها تشجيع المرأة على الالتحاق بالتعليم في جميع مستوياته وأنواعه.

في المجال الصحي :

- دعم حملات التوعية الصحية في عموم المحافظات.
- نشر مراكز الخدمات الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية.
- نشر مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتزويدها باللقاحات والأدوية والممرضات المتدربات على تقديم الخدمات الصحية.
- تقديم كافة وسائل الدعم للمرأة المعاقة بغرض إدماجها في التنمية عبر دعم الجمعيات المتخصصة القائمة، وتقديم صورة المرأة المعاقة كإنسان قادر على المشاركة في التنمية.
- إجراء حملات للتوعية بالصحة الإنجابية، ووسائل تنظيم الأسرة، ومضار الزواج المبكر، وزواج الأقارب.
- إشاعة أسس وأهداف الأمومة الآمنة، وتوفير الخدمات المرتبطة بها.

في المجالين السياسي والاجتماعي :

- دعم اللجنة الوطنية للمرأة في تنفيذ أنشطتها الداعمة إلى تطوير المرأة في كافة المجالات، عبر الإسهام في تنفيذ المشروعات القائمة والهادفة إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ونشر الوعي القانوني بين صفوف النساء، والرفع من إسهامهن في المجال السياسي.
- إصدار التوجيهات بإنشاء إدارة للمرأة في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات.
- تقديم وسائل الدعم للمرأة لإسهامها في الانتخابات كناخبة ومرشحة، وحث الجهات المعنية على تذليل الصعاب التي تحول دون ذلك.
- التوجيه بإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لتمكين المرأة العاملة من أداء مهامها بواقع مستقر وآمن.
- إلزام الجهات المعنية بتطبيق قانون العمل فيما يخص وضع المرأة، وإلزام القطاع الخاص بتنفيذ بنوده من حيث ساعات العمل أثناء الحمل، والرضاعة، وإجازة الوضع.
- تشجيع مشاركة المرأة في المحافل الوطنية والدولية، وتوفير الحقوق المتساوية مع الذكور في ذلك.

- تشجيع الهيئات والمنظمات الدولية على إنشاء المشاريع الهادفة إلى تطوير المرأة وإدماجها في التنمية.
- توجيه أجهزة الإعلام المختلفة بالتأكيد على أهمية دور المرأة العاملة لغرض تحسين النظرة الاجتماعية.
- تشجيع تولي المرأة المناصب الحكومية الإدارية والعلمية والأكاديمية عبر إصدار قرارات جمهورية وحكومية بتولي أعداد من النساء مناصب عليا مختلفة في الحكومة.
- تشجيع إدارة المرأة لمشاريع إنتاجية حكومية وغير حكومية.
- تبني حملات لإزالة العنف المنزلي والمجتمعي ضد النساء.
- توفير فرص متساوية للتدريب والتأهيل والترقي الوظيفي والعلمي.
- تشجيع مشاركة المرأة في مختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- تشجيع إدارة المرأة للأعمال المتخصصة عبر فتح العيادات الخاصة، والمدارس الخاصة، مكاتب المحاماة، الجامعات الخاصة، والمشاريع التجارية الخاصة.

وبمقارنة واقع المرأة اليمنية في الفترة الزمنية البعيدة لسنوات ما قبل ثورتي سبتمبر وأكتوبر وما بعدها بأعوام، يمكن القول بأن المرأة اليمنية حققت نجاحات ملموسة وملحوظة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وإذا أخذنا جانب المقارنة من جانب آخر، أي مقارنة وضع المرأة اليمنية بالمرأة العربية فإننا نجد هذا التطور محدود للغاية، علماً بأن المرأة اليمنية فاقت في تطورها نساء المنطقة في عدد من المجالات.

واقع المرأة اليمنية في التنمية :

من خلال ما سبق وما بينته لنا التشريعات والإجراءات المتخذة لتشجيع عوامل إدماج المرأة في التنمية، إلا أنه لعوامل اجتماعية نابعة من عادات وتقاليد مترسخة، وعوامل أخرى ترتبط بإجراءات تطبيق القوانين والتشريعات والتي يشوبها الخلل في التنفيذ أدى إلى محدودية إسهام المرأة في التنمية. حيث بينت المسوحات والدراسات للواقع العملي للمرأة حدود هذا الواقع في مختلف المجالات.

إسهام المرأة في التعليم :

بينت الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات مدى الاحتياج للمعلمة من أجل العمل على زيادة التحاق البنات بالتعليم خاصة في المناطق الريفية.

كما بينت الجداول المشار إليها سابقاً أعداد المتخرجات من كليات التربية، والقابعات في انتظار الحصول على وظائف في سلك التدريس، مما يبين وجود خلل في توفير فرص العمل في مجالات الخدمة الاجتماعية بحسب الاحتياج.

كما بينت نتائج المسح التربوي الشامل لعام 98/97م واقع الهيئة التعليمية والإدارية في سلك التعليم ومجموع القوى العاملة من ذكور وإناث. حيث بلغ عدد العاملين

في هذا المجال (213852) بلغ عدد الذكور (173978)، وبلغ عدد الإناث (39876) بنسبة 18.6% فقط. تتركز معظمهن في الحضر بنسبة 78%.

وتبلغ مشاركة الإناث في سلك التدريس على النحو التالي:

المرحلة	معلمـــون		الإجمالي
	ذكور	إناث	
تعليم أساسي	71.322	17.766	89.088
أساسي + ثانوي	40.232	7.544	47.776
ثانوي	3.165	853	4.018
الإجمالي	**114.719**	**26.163**	**140.882**

أما الإداريون فقد بلغ عددهم 38684 ذكوراً وإناثاً موزعين على النحو التالي:

المرحلة	إداريـــون		الإجمالي
	ذكور	إناث	
تعليم أساسي	18.836	4.421	23.257
أساسي + ثانوي	11.013	2.254	13.267
ثانوي	1.723	437	2.160
الإجمالي	**31.572**	**7.112**	**38.684**

في المجال الاجتماعي والسياسي:

حققت اليمن منذ تحقيق الوحدة اليمنية في عام 90م انفراجاً ديموقراطياً عبر فتح مجال التعددية الحزبية، وحققت المرأة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال من خلال عضويتها في الأحزاب القائمة والمشاركة السياسية في أنشطتها.

واستطاعت اثنتان فقط الوصول إلى عضوية البرلمان من بين 301 عضو لأسباب عديدة أهمها:

- التشجيع الصوري من قبل الأحزاب للمرأة وعدم إيفاؤها بتوفير عوامل النجاح لها.
- تدني مستوى الوعي المجتمعي بقدرة المرأة على المشاركة البرلمانية وتمثيل فئات مختلفة في موقع سياسي.

واستطاعت المرأة من الوصول إلى درجات حكومية فعلية تمارس مهامها كوكيلة وزارة في عدد من المؤسسات الحكومية، وترأست هيئة حكومية، وشغلت منصب مدير عام في عدد من الأجهزة الحكومية. وهناك عدد منهن من تحمل درجة وزير ونائب وزير في الهيكل الوظيفي، إلا أنها لا تشغل الوظيفة المقابلة لها. وحظيت واحدة فقط بلقب سفيرة، بينما هناك عدد كبير ممن يعملن في السلك الدبلوماسي ويشغلن مواقع مهمة مثل وزير مفوض، قائم بالأعمال، سكرتير أول، سكرتير ثان، إلا أنها أعداد محدودة للغاية، وعدد منهن يحملن درجة سفير دون تعيين.

وحققت المرأة في سلك القضاء تقدماً ملحوظاً، وتعينت أعداد لا بأس بها منهن في سلك القضاء، ومحاكم الاستئناف، والأحوال الشخصية، وهناك حوالي (35) محامية ممن يمارسن المهنة، إلا أن تواجدها في مجلس القضاء الأعلى ما زال معدوماً كما هو الحال في المجلس الاستشاري للدولة والذي يضم (60) عضواً من الرجال.

وهناك أعداد كبيرة من الطبيبات والممرضات اللاتي يعملن في مختلف مستشفيات البلاد، إلا أن هناك أعداداً من المتخرجات في هذا المجال مازلن في انتظار الحصول على الوظيفة.

وعدد كبير من المهندسات في المجالات المختلفة إلا أنهن يمارسن أعمال مكتبية بعيدات عن الميدان العملي.

في المجال الصحي:

- نظراً لتدني مستوى الإنفاق الحكومي على مجال الصحة، وتدني مستوى الوعي الصحي، مازالت نسب وفيات الأمهات والأطفال في اليمن هي الأعلى عنها في دول المنطقة العربية 800 حالة لكل 100.000 مولود حي.
- مازالت معدلات الخصوبة بين النساء دون سن الثلاثين أعلى كما كانت عليه في المسح الديموغرافي الأول لصحة الأم والطفل في عام 92م، بينما تحسن الوضع بين النساء ما فوق الثلاثين (6.7).
- مازالت حالات الولادة المتتابعة من أعلى المعدلات في العالم (8.3) خلال العمر الإنجابي للمرأة.
- توفر مراكز الخدمات الصحية الحكومية ومراكز خدمات تنظيم الأسرة التابعة لجمعية رعاية الأسرة اليمنية أدى إلى انتشار المعارف بوسائل تنظيم الأسرة، إلا أن نسبة الاستخدام بين النساء المتزوجات لا يتعدى 20% فقط.
- أدت عوامل الجهل والعادات الاجتماعية إلى تفشي الأمراض المنقولة جنسياً.
- يشكل التهاب الكبد الوبائي أعلى النسب في وفيات الأمهات 16.5%.
- يأتي النزيف وتسمم الحمل في المرتبة الثامنة من مسببات وفيات الأمهات 13% ، 11%.
- هناك ما يقارب من 65% من النساء في الفئة العمرية (20-49 سنة) يتزوجن قبل 19 عاماً، و 45% منهن يتزوجن قبل 16 عاماً.

في المجال الاقتصادي:

- تبلغ قوة العمل من بين النساء العاملات ما نسبته 20%.
- تشكل أعداد النساء العاملات في مجال الزراعة ما نسبته 50%.
- 17% من النساء العاملات في مجال الإدارة والخدمات يعملن لحسابهن الخاص.
- 26.33% من النساء العاملات في مجال الخدمات يعملن بدون أجر. و40% يعملن في نفس المجال مقابل أجر محدود.
- يشكل عمل المرأة في الريف أهمية كبرى، إلا أن عملها غير محسوب ضمن قوة العمل.

التوصيات :

لتحسين الأوضاع القائمة في مجال المرأة والتعليم الجامعي وإدماجها في التنمية يلزم العمل بالتالي :

- إجراء الدراسات الميدانية لتحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات والمستويات التعليمية والخبرات بحسب النوع.
- إيجاد عوامل التوجيه المبكر للطلبة والطالبات في تحديد متطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- إيجاد منافذ للاستثمار والتوسع في مجالاته لتوفير فرص عمل للخريجين.
- البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات بحسب الآليات الواردة فيها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المؤدية إلى زيادة التحاق البنات بالتعليم.
- إيجاد عوامل تسهيل لحاملات شهادة الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم الجامعي، خاصة في الكليات العلمية.
- تشجيع البنات على الالتحاق بالكليات التطبيقية، من خلال توفير فرص عمل مستقبلية في المجالات المرتبطة بها.
- تشجيع البنات على الالتحاق بالمساقات العلمية خلال مرحلة التعليم الثانوي، عبر تكثيف الأنشطة العملية والمشاركة في الفعاليات العلمية واستخدام المختبرات.
- تأسيس هيئة التدريس للمراحل الأولى من التعليم الأساسي، واستقطاب أعداد من خريجات كلية التربية.
- فتح مساقات مختلفة في كلية التربية مثل التربية الخاصة، ورياض الأطفال، وتشجيع التحاق البنات فيها.
- تطوير مناهج التعليم الجامعي، وإدخال التجديدات التربوية، واستحداث طرق تدريس تلائم متطلبات التعليم الجامعي الحديث.
- إجراء الدراسات المسحية حول واقع المرأة العملي وأسباب تدني مشاركتها فيه.
- تشجيع الخريجات على إنشاء المشاريع الصغيرة والاستفادة من خدمات صناديق الرعاية الاجتماعية، والإسهام في الحد من أزمة توفر فرص العمل من ناحية، وإتاحة الفرصة أمام النساء غير المتعلمات في الالتحاق بأعمال مهنية ملائمة.
- إنشاء مراكز تدريب للخريجات للتدرب على إدارة مشاريع صغيرة خاصة لخريجات المجالات النظرية.
- الإسهام في الحد من مشكلات الفقر بين النساء، عبر توفير فرص عمل ملائمة لقدراتهن، والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة في المهن التي تتطلب مستويات تعليمية محدودة.

- فتح مراكز التدريب المهني للمهن التقليدية، وفتح أسواق مناسبة لتسويق المنتجات عبر الجمعيات غير الحكومية.
- الإعلان عن جائزة سنوية للمشاريع الناجحة التي تدار من قبل النساء، وتتبنى ذلك اللجنة الوطنية للمرأة.
- توفير أعداد من دور الحضانة الميسرة، ورياض الأطفال في مواقع قريبة من مجمعات المؤسسات والهيئات التي تضم أعداد من النساء العاملات.
- توفير فرص التدريب للنساء غير المتعلمات للعمل كمربيات في دور حضانة، أو رياض أطفال، وتشجيع إمكانيات فتحهن لدور حضانة مصغرة في منازلهن.
- التطبيق العملي للتشريعات والقوانين الصادرة ، في مجال تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع الجامعات للدراسات والبحوث الميدانية التي يقوم بها خريجيها، وتتبع حالتهم ذكوراً وإناثاً لمعرفة مدى استفادتهم من التحصيل العلمي في الواقع العملي.
- تفعيل إجراءات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطتها المحدثة في مجال التعليم والصحة.
- حث الجمعيات غير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة على الحد من الأنشطة التقليدية وابتداع طرق وأساليب جديدة تؤدي إلى إدماج المرأة بالتنمية عبر برامج تعاون فيما بين هذه الجمعيات لزيادة مصادر التمويل وعدم تكرار المشاريع.
- حث صانعي القرار على تفعيل التشريعات بحق المرأة في الترقي ومنح المستحقات من النساء فرص الترقية لوظائف قيادية.
- تنفيذ دراسات ميدانية لقياس مستوى الإنتاجية في الوظائف الحكومية، خاصة بين صفوف النساء، وعدم الاعتماد على الأحكام المسبقة المبنية على افتراضات.
- حث القطاع الخاص على توظيف النساء في المهن الملائمة والحد من العمالة الوافدة في مؤسساتها.
- إيجاد لوائح ملزمة بتوظيف الذكور والإناث من الخريجين بنسب متساوية، تلزم المؤسسات بتنفيذها وتراقب عملية التنفيذ عبر أجهزة الخدمة المدنية، وسحب الوظائف منها في حالة عدم التنفيذ. وتطبيق ذلك على مؤسسات القطاع الخاص عبر لوائح الإعلان عن وظائفها.

المراجع :

1. التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية. وزارة التخطيط والتنمية، نوفمبر 99م.
2. الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات في الجمهورية اليمنية. وزارة التربية والتعليم، سبتمبر 1998م.
3. الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية. أغسطس 1998م.
4. إنصاف عبده قاسم. المرأة في التعليم العالي وسوق العمل، نوفمبر 99م.
5. إنصاف عبده قاسم. تعليم البنات في الجمهورية اليمنية، يناير 2000م.
6. وضع المرأة بعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين العالمي الرابع للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، أبريل 99م.
7. وهيبة فارع وآخرون. المرأة والسكان والتنمية، المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية، صنعاء أكتوبر 96م.

قائمة الملاحق

جدول رقم (1)
المستوى التعليمي بحسب النوع والعمر وفقاً لنتائج المسح الديموغرافي 97م

العمر	مستوى تعليم الإناث					مجموع الحالات	مستوى تعليم الذكور					عدد الحالات
	بدون	دون الابتدائي	ابتدائي	دون الثانوي	ثانوي وما فوق		بدون	دون الابتدائي	ابتدائي	دون الثانوي	ثانوي وما فوق	
10-6	59.0	38.1	0.1	0.1	0.0	4.994	36.9	59.8	0.2	0.2	0.0	5.263
14-10	44.9	42.9	6.5	5.5	0.0	5.695	7.3	65.0	13.0	14.4	0.0	6.183
19-15	48.6	20.3	8.1	22.4	0.4	4.534	5.2	18.9	11.0	63.7	1.1	4.514
24-20	60.7	14.4	5.7	14.0	5.2	2.920	6.8	12.1	9.4	55.5	16.2	2.817
29-25	75.9	9.3	3.3	7.5	4.0	2.264	16.2	12.6	11.0	39.6	20.5	2.129
34-30	83.2	6.4	2.8	5.5	2.2	1.821	34.3	14.5	14.1	25.1	11.8	1.581
39-35	91.1	3.4	1.4	3.2	0.9	1.896	52.8	9.4	11.0	17.1	9.3	1.694
44-40	94.5	2.3	0.7	1.6	0.8	1.160	70.5	5.2	6.1	11.8	6.2	1.199
49-45	97.2	1.2	0	1.0	0.2	878	78.9	5.5	3.8	6.6	5.1	998
54-50	99.1	0.2	0.1	0.4	0.1	1.140	83.8	4.5	3.5	5.1	2.9	8.47
59-55	99.3	0.2	0.1	0.3	0.0	792	89.3	3.1	2.5	3.5	1.5	712
64-60	99.7	0.1	0.0	0.2	0.0	606	93.4	2.4	0.7	2.5	0.8	767
65	99.7	0.0	0.0	0.0	0.0	1.201	96.8	1.2	0.8	0.9	0.2	1.640

- الجهاز المركزي للإحصاء 1997م.

جدول رقم (2)
القبول في التعليم الأساسي والثانوي حسب النوع 91/90-98/97م

السنة	التعليم الأساسي				التعليم الثانوي العام			
	ذكور	إناث	إجمالي	مشاركة	ذكور	إناث	إجمالي	مشاركة
91/90	240.216	106.087	346.303	31.0	48.830	8.993	57.823	16.0
98/97	295.574	189.351	474.925	39.0	105.474	34.248	139.722	25.0
الفرق	55.358	83.264	138.622	60.0	56.644	25.255	81.899	31.0

- المصدر: نتائج المسح التربوي الشامل 97م.

جدول رقم (3)
معدلات الاستيعاب للفئة العمرية (6-15 سنة)
بحسب النوع والحضر والريف لعامي 95/94 – 97-98م.

السنة	حضـــر			ريـــف			الإجمالي			الفجوة بين الذكور والإناث
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
95/94	83.9	74.6	79.5	67.4	27.3	48.5	70.8	37.5	55.0	53.0
98/97	89.2	73.2	81.4	78.9	29.5	54.7	81.5	40.5	61.4	49.7
الفرق	5.3	1.4-	1.9	11.5	2.2	6.2	10.7	3.0	6.2	28.0

- المصدر: المسح التربوي الشامل 97م.

جدول رقم (4)
معدلات الاستيعاب للفئة العمرية (16-18 سنة)
بحســـب النـــوع لعـامي 95/94 – 98/97م.

السنة	النـــوع			الفرق بين النوعين	الفجوة بين النوعين
	ذكور	إناث	إجمالي		
95/94	41.8	12.9	27.8	28.9	30.9
98/97	43.7	14.1	29.4	29.6	32.3
الفرق	1.9	1.2	1.6	0.7	2.63

- المصدر: المسح التربوي الشامل 97م.

جدول رقم (5)
الملتحقون والخريجون بالجامعات الحكومية لعام 91/90م

الجامعات	الكليات النظرية						الكليات العلمية						إجمالي الكليات الحكومية					
	ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	28.682	4.577	33.259	1.054	351	1.405	3.899	1.016	4.915	110	2	112	32.581	5.593	38.174	1.164	353	1.517
عدن	1.542	1.181	2.723	200	119	319	718	384	1.102	99	32	131	2.260	1.565	3.825	299	151	450
الإجمالي العام	30.224	5.758	35.982	1.254	470	1.724	4.617	1.400	6.017	209	34	243	34.841	7.158	41.999	1.463	504	1.967

- المصدر: وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، نوفمبر 1999م.

جدول رقم (6)

الملتحقون والخريجون بالجامعات الحكومية لعام 99/98م

الجامعات	الكليات النظرية						الكليات العلمية						إجمالي الكليات الحكومية					
	ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	55.503	9.962	65.465	7.180	1.086	8.266	5.526	1.921	7.447	413	113	526	61.029	11.883	72.912	7.593	1.199	8.792
تعـز	12.122	4.624	16.746	1.940	655	2.595	784	546	1.330	187	79	266	12.906	5.170	18.076	2.127	734	2.861
حضرموت	2.058	712	2.770	286	136	422	714	164	878	61	4	65	2.772	876	3.648	347	140	487
عدن	8.914	5.858	14.772	2.228	1.351	3.579	1.893	1.004	2.897	168	89	257	10.807	6.862	17.669	2.396	1.440	3.836
الحديدة	6.850	3.373	10.223	386	202	570	224	94	318	0	0	0	9.074	3.467	10.541	368	202	570
ذمار	6.604	798	7.402	409	46	455	527	68	595	0	0	0	7.131	866	7.997	409	46	455
إب	6.979	1.402	8.381	489	161	650	437	161	598	76	18	94	7.416	1.563	8.979	565	179	744
الإجمالي العام	99.030	26.729	125.759	12.900	3.637	16.537	10.105	3.958	14.063	905	303	1.208	109.135	30.687	139.822	13.805	3.940	17.745

- المصدر: وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، نوفمبر 1999م.

جدول رقم (7)

الملتحقون والخريجون بالجامعات الأهلية لعام 99/98م

الجامعات	الكليات النظرية						الكليات العلمية						إجمالي الكليات الحكومية					
	ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الأحقاف	289	75	364	22	0	22	71	30	101	38	0	38	360	105	465	60	0	60
الوطنية	574	191	765	0	0	0	163	67	230	0	0	0	737	258	995	0	0	0
اليمنية	948	180	1.128	192	38	230	30	4	34	0	0	0	978	184	1.162	192	38	230
أروى	66	30	96	0	0	0	1000	13	113	0	0	0	166	43	209	0	0	0
العلوم التطبيقية	107	26	133	11	3	14	114	28	142	0	0	0	221	54	275	11	3	14
الإيمان	2.636	599	3.235	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.636	599	3.235			
التكنولوجيا	1.996	1.666	3.662	555	394	949	1.192	355	1.547	2.41	55	296	3.188	2.021	5.209	796	449	1.245
سبأ	286	72	358	30	3	33	52	6	58	0	0	0	338	78	416	30	3	33
دار العلوم الشرعية	غير متوفــرة			130	0	130	0	0	0	0	0	0	0	0	0	130	0	130
كلية القرآن الكريم	208	99	307	39	0	39	0	0	0	0	0	0	208	99	307	39	0	39
الإجمالي العام	7.110	2.938	10.048	979	438	1.417	1.722	503	2.225	279	55	334	8.832	3.441	12.273	1.258	493	1.751

- المصدر: وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، نوفمبر 1999م.

جدول رقم (8)
تطور أعداد الخريجين في كافة الجامعات الحكومية والأهلية
بحسب النوع خلال الفترة 91/90م – 99/98م

السنوات	ذكور	إناث	مجموع
1991/1990	1463	504	1967
1992/1991	2849	1014	3863
1993/1992	6224	1718	7942
1994/1993	6452	1742	8194
1995/1994	6512	1687	8199
1996/1995	7583	1865	9448
1997/1996	9196	2404	11600
1998/1997	10806	3537	14343
1999/1998	15063	4423	19486

- المصدر: وثيقة التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، نوفمبر 1999م.

جدول رقم (9)

أعداد خريجي الجامعات الذين تم توظيفهم خلال الفترة من عام 1994م وحتى عام 1998م موزعين حسب سنوات التوظيف

تاريخ التوظيف	الجهاز الإداري للدولة									وحدات القطاعين العام والمختلط			الإجمالي العام		
	التربية والتعليم			الصحة العامة			الوحدات الأخرى								
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
1994	2.174	693	2.867	277	71	348	522	50	572	284	31	315	3.257	525	4.082
1995	2.859	660	3.519	490	176	666	610	120	730	305	7	312	4.264	963	5.227
1996	3.344	779	4.123	361	105	466	402	56	458	298	18	316	4.405	958	5.363
1997	3.810	1.115	4.925	404	164	568	727	91	818	431	20	451	5.372	1.390	6.762
1998	526	128	654	0	0	0	89	6	95	115	18	133	730	152	882
الإجمالي العام	12.713	3.375	16.088	1.532	516	2.048	2.350	323	2.673	1.433	94	1.527	18.028	4.288	22.316

- المصدر: وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري.

جدول رقم (10)
أعداد خريجي الجامعات المتقدمين إلى مكاتب
الخدمة المدنية والإصلاح الإداري الباحثين عن عمل حتى نهاية يونيو 1999م
حسب تخصصاتهم والنوع وفرص العمل المتوفرة للخريجين الجامعيين والعجز القائم

التخصص	النـــوع			التوزيع المئوي %
	ذكور	إناث	الإجمالي	
التربية	5332	2588	7920	51.3
التجارة والاقتصاد	1217	301	1518	9.8
الطب	1217	260	1477	9.6
الشريعة والقانون	1244	180	1424	9.2
الآداب	696	335	1031	6.7
العلوم	536	81	617	4.0
الهندسة	541	45	586	3.8
الزراعة	420	43	463	3.0
الحاسب الآلي	157	-	157	1.0
النفط	134	-	134	0.9
الإعلام	93	5	98	0.6
الإجمالي	**11587**	**3838**	**15425**	**100.0**
فرص العمل المتوفرة للجامعيين في القطاع الحكومي لعام 1999			**8600**	
العجز القائم حتى نهاية يونيو 1999			**6825**	

– المصدر: وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري.